المصـــــدر : الوطن السعودية - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 2550
الصفحـات : 12 المسلسل : 31

اليوم الوطني.. احتفالية نقد الذات وكشف الأوراق ومراجعة الأخطاء

زهير الحارثي *

في ذكرى اليوم الوطني للمملكة، يتبادر إلى الذهن الإنجازات والقرارات التي خرجت من مكتب ملك البلاد خلال هذا العام سواء في ديوانه أو رئاسة مجلسه للوزراء وهي ليست بالمحدودة، وإن كان العدد هنا لا يهم، بقدر ما أن المهم هو مضمونها وما تحققه من تأثير على شرائح المجتمع. إلا أن الحدث الأهم في تقدير كاتب السطور، يتمثل بإعلان نظام هيئة البيعة، كونه يمثل علامة فارقة ومرحلة فاصلة في تاريخ الدولة السعودية الحديثة. غير أن هذا لا يقلل من قرارات وأحداث هامة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، كانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وجهود السعودية في حلحلة ملفات المنطقة والمساهمة في المصالحات سواء العراقية أو الفلسطينية أو الصومالية، فضلاً عن إنشاء مدن صناعية، وصدور النظام القضائي الجديد، وإنشاء هيئة حقوق الإنسان ناهيك عن إنشاء مجلس الأمن الوطني. ولعل ما سبق ذكره يقودنا إلى تحليل العقلية السياسية السعودية، لا سيما في السنوات الأخيرة، نلحظ أن خطابها بات منتمياً إلى فضاء الشفافية والمكاشفة، وما لبثت أن كرّست هذا التوجه في تعاملها المحلي، وهو الذي تعرّض لمتغيرات لم يتوفر لها من الإرهاصات ما يجعل أي شخص يمكنه التنبؤ بها، كما أن هذا لا يعني أنه لا توجد ملفات ومشاكل تحتاج إلى حلول مثلها مثل أي بلد فالتطرف والفقر والبطالة والإرهاب ووضع المرأة ومسألة فك الاشتباك بين ما هو ديني وبين ما هو اجتماعي و موروثي، كلها قضايا مطروحة وتبحث عن إجابات حاسمة.

إن علم السياسة، يرى أن السلطة السياسية هي الأداة في اتخاذ القرارات المؤثرة التي تُعد من ضرورات الدولة والمجتمع، ومتى ما كانت السلطة ناقدة لذاتها، متفاعلة مع ما حولها من تحولات وهي على دراية بالمخاطر والمحاذير، فإن ثمّة صورة شمولية تلوح في الأفق تحمل في طياتها معادلة التوازن (رغبة المواطن ومصلحة الدولة)، إذن (نقد الذات) و(التفاعل مع لغة العصر)، مفهومان جديدان اخترقا نسيج الخطاب السعودي الجديد، وبالتالي أفرزا مفاهيم المكاشفة والشفافية والحوار وأهمية الوحدة الوطنية وقبول التعددية والاختلاف والرأي الآخر، ولعل من تابع كلمات الملك في زياراته لمناطق المملكة، يلمس إمعانه في تأكيد النقاط المذكورة الفائتة. كما أن هذا النهج الخطابي كسر تقليدية الصورة النمطية الشائعة عن الخطاب السعودي، والسياسي منه تحديداً، ومَن تابع ردود الفعل السياسية للمملكة إزاء أحداث المنطقة الراهنة، يعي حقيقة ما ذكرناه.

ومَن يتأمل خطابات وكلمات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ توليه سدة الحكم، يلمس فيها تشريحاً ذاتياً لمختلف القضايا المطروحة على المستويين المحلي والدولي، وتنطوي على سمات تلك الصورة الجديدة المتشكلة لخطاب بات لافتاً ومثيراً للجدل، منسلخاً من مفاهيم الجاهزية والقصور وتغليب العاطفة على العقل. إن الملك عبد الله بهذا التأسيس الخطابي، يرنو إلى تحقيق معادلة تكمن في الاستفادة من التراكمات المجتمعية، وتوفير القنوات المناسبة لترسيخ الوحدة الوطنية، والاعتزاز بقدرات أبناء الوطن ومكتسباتهم، والبدء بمراجعة الأوراق ووضع الخطط (الجادة) لمعرفة الخلل قبل معالجته.

ولذا، فإن (نقد الذات وكشف الأوراق والمصارحة وكشف الأخطاء)، علانية، هو - في تقديري - نقلة نوعية في منهجية الخطاب السعودي - الذي ما زال في خطواته الأولى - نحو ترسيخ خطاب مؤسسي ذي أرضية صلبة، ولعلها الآن مرحلة مخاض لا تلبث أن تتحدد الملامح وتتشكل، فالخطاب الجديد له شكل ومحتوى متحرر من الخطاب التقليدي (الفائت)، وإن خرج الأخير الجديد من رحم القديم، إلاّ أن ثمّة قواسم مشتركة بينهما، لا سيما في ما يتعلق بالثوابت، لكن هذا لا يعني أن تكون الرؤى متماهية بين الخطابين، فالراهن همّم نمطية القديم، وجدّد روحه وآليته.

على أن تحليلاً كهذا، لا ريب في أنه ينزع إلى دائرة منطق الأمور، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالشأن المحلي وأحداثه أو إفرازات المسرح الدولي وآثاره، محاولاً التحليل بحياد من دون الارتهان لقاعدتي (إما، أو) و(مع أو ضد)، مع الانسلاخ من كل القيود التي تكرس مفاهيم المطلق والتابو والتبرير، فالتحليل هنا ينزع إلى الموضوعية والقراءة المحايدة وتقويم لما يجري في السعودية من تفاعلات وتحركات، جديرة بطرحها في احتفال السعوديين بيومهم الوطني.

فالقصد هنا لا يعني التقليل من الخطاب الفائت الذي عُرف عنه الهدوء والابتعاد عن الإثارة وسياسة (النفَس الطويل) في معالجة القضايا، فضلاً عن التأني في اتخاذ رد فعل إزاء أية قضية معقدة

المصـــــدر : الوطن السعودية - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 2550
الصفحـات : 12 المسلسل : 31

أو غير واضحة الملامح، بقدر ما يعني أنه لم يعد منتجاً في الوقت الراهن، بعدما كان ناجحاً في زمانه آنذاك، لأن لغة العصر قد تغيّرت، ومفاهيم العلاقات الدولية أخذت منحى مختلفاً من حيث التوازنات والعلاقات وحتى من حيث اللغة ذاتها.

لذا، كان من الطبيعي أن ينبثق خطاب متوائم ومواكب للمفهوم العولمي الجديد. والقطن من يبادر إلى ذلك قبل أن يُفرض عليه، وها هي السعودية ممثلة في ولي أمرها، تؤسس خطاباً لافتاً بعيداً كل البُعد عن الانفعال اللحظي أو البريق الإعلامي أو حتى كسب المواقف التي ما زالت تجيدها بعض الحكومات العربية لدرجة الاشمئزاز.

وعلى الصعيد المحلي أيضا، أثار تشكيل مجلس للأمن الوطني في السعودية وتعيين أمين عام له، الكثير من التساؤلات والتحليلات، لا سيما أنها تتزامن مع تولي الملك عبد الله دفة الحكم في وقت يشهد فيه العالم سيلا من التحولات والتغيرات والمعطيات مما جعل الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تعاون دولي وفكر فعال قادر على ردم الهوة وتجسير المسافات في ظل مخاطر حقيقية تواجهها الحكومات داخليا وخارجيا على أن القراءة المتأنية لهذا قرار، تكمن في التوقيت، فالسعودية أحوج ما تكون إلى مرجعية مؤسسية تنظيمية تؤطر عملية التنسيق وبالتالي تسهل عملية اتخاذ القرار، فكان

"السعودية، كدولة، مثلها مثل غيرها، تعيش تحولات داخلية، وتتأثر بالمتغيرات الدولية، إلا أنها استطاعت إلى حد كبير تحقيق معادلة متوازنة رغم واقع المعطيات وظروف العصر وتصاعد وتيرة التحولات التي بالتأكيد تعيق مثل هذه النجاحات..."

هذا المجلس، ولعل خطوة العاهل السعودي تنزع إلى إدخال العملية السياسية السعودية في مرحلة جديدة غير مسبوقة تأخذ في الاعتبار الطرح العقلاني المدروس في التخطيط للسياسات الداخلية والخارجية، وتقييم الأحداث والظواهر التي يمكن لها أن تؤثر على أمن الدولة ومصالحها.

كما أن السعودية وهي تواجه موجة الإرهاب والتطرف، وضغوطا خارجية، وتحولات اجتماعية متسارعة جاءت في منظومة العولمة وكأنها تشي بثقافة كونية آخذة في التشكل، فإنه من الطبيعي أن تتأثر وتؤثر بفعل هذه التحولات مما فرض الحاجة إلى المعالجة والتفكير في أساليب متطورة وحداثية تتناغم مع لغة العصر، وتحقق أمن البلد واستمرار مصالحه وسلامة شعبه، فكان هذا المجلس الذي هو بمثابة مرفأ الأمان والأرضية الصلبة التي تستند إليها الدولة والمجتمع في آن واحد.

وهذا المجلس، كدور وآلية، له صورة مشابهة في الدول المتقدمة، وهو ما يطلق عليه بمجلس الأمن القومي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لشؤون الأمن والدفاع فضلا عن السياسات الخارجية، وهو ما يحقق المواءمة بين أجهزة الدولة.

على أن خطوة كهذه، تحسب للقيادة السعودية التي أدركت ضرورة تغيير الدفة، وهذا ينصب في باب ضرورات الدولة والمجتمع، فالسلطة السياسية لا بد لها من أدوات مهمة تمكنها من اتخاذ القرار المناسب والحاسم بغض النظر عن خطورته طالما ارتكن إلى الدراسات الموضوعية والقراءة الواقعية والنظرة البراجماتية، لا سيما أن السعودية وهي في حركتها الدائبة المليئة بورش العمل والهيكلة، تعلم أن أمامها تحديات جسيمة سواء في الداخل أو الخارج.

والحقيقة أنها، فعلاً، قد بدأت في معالجة الأخطاء، ومحاولة تطوير الأجهزة القضائية والجنائية لا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة وما تزامن معها من صدور أنظمة وقوانين تُفعّل النظام الجنائي وآليته، وتكرس مفهوم العدالة من منظور شرعي وقانوني بحت. كما أن السعودية أنشأت جمعية وطنية مستقلة، غير حكومية، تساعد على التعريف بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إنشاء هيئة حقوق الإنسان الحكومية التي ترتبط مباشرة بالملك (رئيس مجلس الوزراء) ويناط بها حماية حقوق الإنسان وتعزيز مفهومها ورصد الانتهاكات والتجاوزات والمطالبة بمعالجتها، وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان من قضايا إلى جانب إنشاء أقسام تعنى بحقوق الإنسان في الجهات الحكومية ذات العلاقة (العمل-الداخلية-الخارجية-العمل) للعمل على ضرورة تطبيق الأنظمة والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان. ولعل في هذا تفسيراً لقولنا بأن السعودية جاهدة لتطوير ذاتها وتُلائمها وتبرحيبها بالحوار البناء وبإعطاء المعلومة لمن يريد، بل وباستماعها للنقد وللملاحظات، مما يساعدها على الإصلاح والمعالجة.

والسعودية، كدولة، مثلها مثل غيرها، تعيش تحولات داخلية، وتتأثر بالمتغيرات الدولية، إلا أنها استطاعت إلى حد كبير تحقيق معادلة متوازنة رغم واقع المعطيات وظروف العصر وتصاعد وتيرة التحولات، التي بالتأكيد تعيق مثل هذه النجاحات، أعني بهذا القمك بـ"الثوابت" والانفتاح على الجديد ضمن إطار الخصوصية السعودية. كما يسميها البعض. ولعل الفكر الاجتماعي وتلك الفلسفة السياسية، يعطيان الخصوصية تلك الفرادة التي ما زالت في نظر البعض لغزاً يستحق التأمل والدراسة.

بيد أنه بتحليلها معرفياً وسوسيولوجيا، يمكن الوصول إلى فك طلاسمها، وقضح السر لتمسك السعوديين بهذا النهج منذ نشأة دولتهم على يد الملك المؤسس الراحل عبد العزيز آل سعود.

إن نجاح مشروع عبد العزيز السياسي، يكمن في النهوض على مفاهيم واقعية، ولذلك لاقى النجاح آنذاك، فتطبيق الشريعة الإسلامية ونقل البيئة البدوية إلى مجتمع مدني (بشكل متدرج ومتأن) ومن ثم الشروع في مأسسة الدولة دونما خروج عن الإطار العام، هو في حقيقته تكريس لمفهوم المعادلة المشار إليها آنفاً.

وكان من الطبيعي أن تنضج التجربة السعودية لتجسد استقراراً سياسياً وأمناً مقبولاً في ظل معطيات وتحولات غير مستقرة. ومما يلفت النظر هو محاولة تجاوز السعودية لمفهوم "التنمية" كتخطيط، للانتقال إلى مرحلة مهمة (من المفترض الوصول إليها ضمن السياق التاريخي لأي مجتمع) وأعني بهذا مرحلة "الصيرورة"، أي تحويل هذا الفكر الاجتماعي، ونهج فلسفة السياسة إلى قوانين وأنظمة ذات نقمة عصرية.

على أي حال، المرحلة القادمة لا ريب في أنها حرجة، وتتطلب نوعاً من التحديث والمرونة والجرأة في تناول قضايا مهمة تتعلق بالشأن المحلي، والإنسان السعودي تحديداً، وهذا دور مجلس الشورى إن أُراد أن يكون فاعلاً ومنتجاً، فعليه النزول إلى ملامسة قضايا الشارع السعودي، ومحاولة تشريحها وعرضها لأصحاب القرار. إن المرحلة القادمة، تعني في ما تعني رهاناً جديداً على نجاح الخطوات الإصلاحية، ولعل في تلك المقررات من مكاشفة وشفافية وغيرهما، متى ما استخدمت بشكل جاد، فإنه لا ثمة قلق من الفشل في المستقبل، ولذا فإن العبء يظل على عاتق مجلس الشورى (أو أي برلمان كان)، لأن دور البرلمانات هو سن القوانين، ومراقبة أجهزة الدولة، والاشتغال على العمل للصالح العام والاقتراب من نبض المواطن، وإيصاله إلى المعنيين، ومن ثم معالجة ذلك الخلل بأنظمة وقوانين تراعي الموازنة بين الفردي والعام.

ثمة قضايا مهمة تقع على كاهل مجلس الشورى، ويتطلع الكثيرون إلى إدراجها ضمن أولوياته بعد تعديل نظامه، ولعل أهمها المساءلة والمتابعة ودراسة موازنة الدولة قبل إقرارها، ومطالبة الحكومة بالخروج من الاستثمار، في قطاعات الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى الامتلاك والإدارة، وتفعيل "التخصيص". كما أن "التعليم" وقضاياه المتعددة لا بد من مراجعته بشكل جاد وحيوي، فالبطالة بسببها تعليم تقليدي متواضع، والنقطة الأخيرة ولعلها الأهم ترتبط بتكوين أنظمة تساعد على تحقيق مجتمع مدني أفضل، وهذا يقتضي ترسيخ مفاهيم كبيرة تستند إلى المواطنة الحقيقية، فالولاء للوطن وليس للقبيلة، وأن يصار إلى إصلاحات سياسية وثقافية، حتى تكرس مفهوم الوحدة الوطنية، ونخرج إلى العالم أكثر ثباتاً على أرض الحياة.

* كاتب سعودي